في شبه الجزيرة المتمردة(*)

تأليف: رافيك موسى

ترجمة: النور فيزولين

استأثرت الأنباء عن الاشتباكات عند الحدود العراقية، وعن غارات القبائل على حدود شرقي الأردن، وعن الغارات الجوية الإنجليزية، وعن قصف القرى وما يشبهها من الأنباء بالاهتمام الكبير من جديد إلى الأحداث الجارية في هذه البقعة النائية، وتحاول بعض الصحف الإنجليزية أن تقنعنا بأن هذه الأحداث طفيفة، وأن غارات القبائل السعودية على الدول المجاورة هي ظاهرة عادية، إلا أننا مضطرون للاعتراف بأنها أدّت وستؤدي دوراً لن يكون نهائياً في مصير تاريخ شبه الجزيرة العربية.

استطاع الملك عبدالعزيز إقامة دولة عربية جديدة على أنقاض عدد من الإمارات العربية الصغيرة، وتوسعت سلطة دولته، وغطّت ثلثي شبه الجزيرة العربية، حيث امتدت من بحر إلى بحر. وبذلك ظهر عامل جديد في السياسة الشرق أوسطية. ولأول مرة في التاريخ الحديث نشأت دولة عربية

(*) نشر هذا البحث في: مجلة مُفوّضية الشّعب للشؤون الخارجية العدد السادس. موسكو ١٩٢٨م، ضمن سلسلة "الحياة الدولية" التي تنشرها هذه المجلة باللغة الروسية، وهي تمثل وجهة نظر روسية عن أحداث المنطقة.

مستقلة نتيجة للصراع، وعلى الرغم من عدم رغبة الدول الاستعمارية، طرحت وتطرح مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بحقيقة وجودها واستقلالها مسألة العلاقات بين الشعوب العربية والدول الاستعمارية بشكل جديد، على الرغم من تأخرها الثقافي والاقتصادي، ومع أن عقيدتها الرسمية دينية، انعكست الصيغة الجديدة لهذه المسألة - بالدرجة الأولى - في علاقات مملكة الحجاز ونجد مع أهم قوة استعمارية في شبه الجزيرة العربية، وهي إنجلترا. وتجلّى ذلك بوضوح في المعاهدة البريطانية - السعودية عام ١٩٢٧م (١٣٤٥هـ). ولم تسلّط الصحافة الأضواء على هذه المعاهدة، لهذا وتقديرًا لأهميتها سنتوقف عندها بتفصيل أكثر.

لأول مرة في التاريخ الحديث نشأت دولة عربية مستقلة نتيجة للصراع

لهذه المعاهدة تاريخ خاص بها؛ إذ بدأت المفاوضات بشأنها في نوفمبر عام ١٩٢٦م (١٣٤٤هـ)، حينما عقدت اجتماعات عدة بين الملك عبدالعزيز وجوردان القنصل البريطاني في جدة في واحة بوادي العقيق قرب المدينة المنورة. وقد حاول الإنجليز أثناءها أن يضعوا في جدول الأعمال مجموعة من المسائل التي كانت تهمهم، أهمها محافظة إنجلترا على وضعها المهيمن في شبه الجزيرة العربية بشكل أو بآخر، واستغلالاً منها لحالة الملك عبدالعزيز المادية المتردية، التي كان يعاني منها في ذلك الوقت لحل عدد من المسائل المهمة بالنسبة إليها؛ إذ كانت تريد تحقيق الأهداف الآتية:

١ - تنازل الملك عبدالعزيز - ولو بصورة شكلية - عن منطقتي العقبة ومعان (وهما في شمال منطقة الحجاز)، اللتين ضمهما الإنجليز أثناء دخول الملك عبدالعزيز الحجاز عام ١٩٢٤م (١٣٤٣هـ).

٢ - المحافظة على حقها في مراقبة طريق سكة حديد الحجاز (عمان - المدينة المنورة).

٣ - استفزاز الملك عبدالعزيز لخوض حرب جديدة، عن طريق إثارة مسألة إمارة عسير، التي هي موضوع نزاع بين الحجاز واليمن.

٤ - وأخيراً جس النبض، هل يمكن إجبار الملك عبدالعزيز على اقتطاع منطقة "مستقلة" خاصة بقبائل شمر، التي يمكن أن تمثل في هذه الحالة أداة التهديد الدائم على الملك عبدالعزيز بأيدي الإنجليز؟.

إلا أن هذه الخطط الواسعة باءت بالفشل، إذ لم يستجب الملك عبدالعزيز لهذه المطالب. ولو عقد هذا النوع من المعاهدة قبل بداية موسم الحج بالذات لحطّ ذلك من قدره، ولأعطى ذلك سلاحاً ومسوغاً في أيدي أعدائه، خاصة في الهند. ولهذا لم تسفر تلك المباحثات عن أي نتيجة.

ثم استؤنفت المفاوضات في شهر مايو ١٩٢٧م (ذي القعدة ١٣٤٥هـ)، حيث كانت الأوضاع قد تغيرت، فقد تجاوز موسم الحج الذي هو أهم مؤشر، وفي الوقت نفسه عامل وضع الدولة السياسي والاقتصادي؛ إذ في عام ١٩٢٧م (١٣٤٥هـ)

أصبحت كل التقديرات متفائلة، فقويت حالة الملك عبدالعزيز المالية كثيرا. والحقيقة الآتية تدل على تقوية أوضاعه السياسية، ولذا خطا الملك عبدالعزيز الخطوة التي كانت تمثل - إلى درجة معينة - تحدياً للإنجليز، إذ تلقب الملك عبدالعزيز بلقب "الملك" دون الرجوع إلى إنجلترا في ذلك، وكان لقبه قبل ذلك سلطان نجد وملحقاتها.

وصل كلايتون إلى جدة لاستئناف المفاوضات وقد قرب موسم الحج، وبسبب ذلك واجه أمرين: إما إنهاء المفاوضات في أسرع وقت ممكن، ولو مقابل عدم إدراج عدد من المسائل المهمة في المعاهدة، وإما عدم التوصل إلى أي نتيجة في السنة الجارية من خلال المماطلة في المباحثات.

اضطر كلايتون إلى أن يفضل الخيار الأول، بسبب التعقيد العام لوضع إنجلترا في الساحة الدولية في ذلك الوقت (انقطاع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، الوضع في الصين، النزاع مع مصر)، توافق هذا عامة مع نوايا الملك عبدالعزيز نفسه. نتيجة لذلك انتهت المحادثات بسرعة فائقة؛ أي خلال عشرة أيام فقط. وبهذا الشكل بقي عدد من المسائل التي كانت موضوع المباحثات في نوفمبر - ديسمبر ١٩٢٦م (جمادى الأولى وجمادى الثانية ١٣٤٥هـ)، خارج نطاق المعاهدة. ويجب أن نعد أن الاعتراف بالاستقلال التام المطلق لأراضي الملك عبدالعزيز هو أهم نقطة تصف لنا محتوى المعاهدة.

وإذا أردنا تقويم هذه النقطة والمعاهدة عامة تقويماً صحيحا، فعلينا أن نقارنها مع المعاهدة الإنجليزية - النجدية

السابقة المعقودة في عام ١٩١٥م (١٣٣٤هـ)، التي هي أساس علاقات إنجلترا والملك عبدالعزيز حتى عقد معاهدة جدة. مع الوثائق القانونية الأخرى التي تصف علاقات الدول الأوربية بدول شبه الجزيرة العربية، كما يمكن أن نُدرج مشروع الاتفاقية الإنجليزية - الحجازية في أبريل ١٩٢٣م (رمضان ١٣٤١هـ) والمعاهدة الإيطالية - اليمنية الأخيرة إلى الوثائق القانونية تلك.

فرضت المعاهدة الإنجليزية - النجدية في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥م (١٩ صفر ١٣٣٤هـ) على الملك عبدالعزيز التزامات، ووضعت سياسته الخارجية والداخلية تحت قيود كثيرة (المادة الثالثة: يمتنع الملك عبدالعزيز عن كل مخابرة أو اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو دولة أجنبية. المادة الرابعة: يتعهد الملك عبدالعزيز بصورة قطعية أن لا يمنح امتيازاً ...). وأخيراً، اشترط اعتراف الإنجليز بالملك عبدالعزيز "حاكما مستقلا" و"رئيساً مطلقاً على جميع القبائل الموجودة فيها" بأن لا يكون "خليفته" "مخاصماً للإنجليز بوجه من الوجوه، وأنه يجب أن لا يكون ضد المبادئ التي قبلت في هذه المعاهدة".

وإن كان مشروع الاتفاقية بين إنجلترا والشريف حسين (منشور في "Palestine Weekly" في ١٩٢٣/٦/١٥م الموافق ١٣٤١/١١/٢هـ) ممقوتا في شكله بهذه الدرجة، إلا أنه لم يجرد من العناصر التي وضعت الحجاز في موقف خاضع للبريطانيين. وقد تجلى ذلك بوضوح في المادة الخامسة التي

بموجبها "يتعهد صاحب الجلالة ملك بريطانيا بحماية أراضي الحجاز من الهجمات..."، وفي المادة الثامنة عشرة التي تشير إلى أنه "لن يعقد أي من الفريقين المتعاقدين معاهدات مخالفة لمصالح الفريق الآخر مع دولة ثالثة أياً كانت". وكانت هذه المادة الأخيرة مشتركة في الشكل، لكنها فعليا وضعت سياسة الحجاز الخارجية تحت مراقبة إنجلترا.

وأخيراً، تعد المعاهدة الإيطالية - اليمنية المعقودة في ٢ نوفمبر ١٩٢٦م (٢٦ ربيع الثاني ١٣٤٤هـ) أكثر اكتمالاً من بين هذه المعاهدات الشرقية الثلاث. وإن لم تحتو هذه المعاهدة على عناصر الحماية الإيطالية لليمن، إلا أنها تعطي الإيطاليين وضعاً مميزاً إلى درجة معيَّنة. يتأتى هذا الوضع المميز من المادة الثالثة من المعاهدة الأساسية التي تنصُّ على أنه: "تظهر حكومة صاحب الجلالة ملك اليمن رغبتها في استيراد معدات من إيطاليا، أي آلات [أسلحة] والمواد التقنية التي سوف تساهم في نمو اقتصاد يمني. ويتعلق ذلك بالفنيين أيضاً".

لا يوجد أي شيء مماثل لذلك في معاهدة جدة المعقودة حديثاً، حيث تنصُّ المادة التاسعة منها على إلغاء المعاهدة الإنجليزية - النجدية المعقودة في عام ١٩١٥م (١٣٣٤هـ). والملاحظ أن الملك عبدالعزيز قد توقف عمليًا عن الالتزام بتلك المعاهدة منذ مدة طويلة، إذ أقام علاقات مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وأعلن نفسه ملكاً على الحجاز ومن ثم على نجد...، لكنه لا يستغني عن الإلغاء

القانوني الشكلي لها، ما دام هناك إمكانية لاستغلالها عند الحاجة، ولقد ألغت المعاهدة الجديدة المعاهدة السابقة، وزيادةً على ذلك أعلنت الاستقلال المطلق والتام لأراضي الملك عبدالعزيز (المادة الأولى)، ولا يتقيد هذا الاستقلال بأي شروط.

كذلك لم توضع أي امتيازات خاصة للإنجليز في علاقاتها التجارية (مثل مزايا الإيطاليين وفق المعاهدة الإيطالية - اليمنية). وفي هذه المناسبة يستأثر نص المذكرات المتبادلة في مسألة الاتجار بالسلاح الملحقة بالمعاهدة باهتمام كبير. يشير كلايتون في مذكّرته الموجهة إلى الملك عبدالعزيز إلى أنه "إذا استحسنتم طلب أسلحة أو ذخيرة أو أدوات حربية من أصحاب المعامل البريطانية...، فحكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تعارض في تصديرها، ولا تضع أية عرقلة في سبيل توريدها إلى بلاد جلالتكم..."، لكن الملك عبدالعزيز يتحاشى التقيد أمام إنجلترا بشكل من الأشكال؛ ولذلك يكتفي بتقرير الحقيقة، وهي أن "جزيرة العرب غير ممنوعة من استيراد الأسلحة...".

ومن الأمور المهمة في المعاهدة الجديدة هو التفادي التام لمسألة نظام الانتداب. إذ استهدف مشروع المعاهدة الإنجليزية - الحجازية لعام ١٩٢٣م (١٣٤١هـ) إلى إلزام الشريف حسين بالاعتراف بالانتدابات الإنجليزية على البلدان العربية. أما المادة الثانية من هذا المشروع فتتعهد إنجلترا فيها بالاعتراف ومساندة "استقلال" العرب في

العراق، وشرقي الأردن والدول العربية في شبه الجزيرة العربية، وتلزم الشريف حسين بالاعتراف بـ"الوضع الرسمي لصاحب الجلالة البريطانية في كل من العراق، وشرقي الأردن وفلسطين والتعاون مع صاحب الجلالة البريطانية في كل المسائل المتعلقة بهذه المناطق". وتعترف المادة الثالثة من المشروع نفسه بإنجلترا حكماً في كل النزاعات الناشبة في شبه الجزيرة العربية.

لكن لا نجد ذلك في معاهدة جدة لعام ١٩٢٧م (١٣٤٥هـ)، ومع ذلك يتعهد الملك عبدالعزيز بأن "يحافظ على علاقات الود والسلم مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني..."، ولكن انعدام الاعتراف بانتدابات إنجليزية إلى جانب هذا التعهد، وعدم تعميمه على العراق وشرقي الأردن لا تدل إطلاقاً على نصر الإنجليز. على كل حال، لا ينبغي أن ننظر إلى محتوى هذه المادة على أنه تقليل من استقلال الحجاز ونجد.

الاعتراف بالاستقلال التام والمطلق للملك عبدالعزيز، بهذه الصورة، هو أولى وأهم مزايا المعاهدة الجديدة التي تميزها عن كل المعاهدات السابقة، حيث يحتوي هذا الاعتراف على "جميع ممالك صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها". وبذلك لم تعترف إنجلترا بالحالة الراهنة فقط، بل واعترفت بالتوسع الإقليمي لدولة الملك عبدالعزيز من وقت عقد المعاهدة في عام ١٩١٥م (١٣٣٤هـ) بهذا الشكل، حيث تم الإقرار بأن الدولة السعودية تشتمل على جبل شمر، والقصيم، والجوف، وعسير، والمخلاف السليماني.

فتح الإنجليز أثناء تلك المفاوضات موضوعاً آخر، وهو موضوع منطقتي العقبة ومعان، لكن حلّه لم يكن في صالحهم بالدرجة التي كانوا يسعون إليها، بحيث لم يستطيعوا إلزام الملك عبدالعزيز بتخليه الرسمي عن هاتين المنطقتين، إلا أن تصريحه في إحدى المذكرات الملحقة بالمعاهدة يحتوي على استعداده لاحترام الحالة الراهنة في المنطقتين المشار إليهما وعدم التدخل في شؤونهما، الأمر الذي يضع في الواقع يد إنجلترا عليهما، ومع ذلك، احتوت المذكرة نفسها على تصريح آخر يمكن تفسيره كعدم اعتراف بشرعية هذا التملك على المنطقتين. ورأينا أن المؤتمر الإسلامي العام المنعقد في مكة أوصاه بتحقيق استرجاع هاتين المنطقتين إلى الحجاز.

تليها في الأهمية المادة الثانية من المعاهدة، التي تقضي بأن "يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الفريق الآخر، وبأن يسعى بكل ما لديه من الوسائل لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة الموجهة ضد السلم والسكينة في بلاد الفريق الآخر". تشير الدوائر التي حول الملك عبدالعزيز إلى أنه يجب أن تنهي هذه المادة نشاط المناوئين للملك عبدالعزيز، الذين يعيشون في الدول الخاضعة للانتداب الإنجليزي، ويتخذونها قاعدة لأعمالهم. لكن يجب أن يؤخذ في الحسبان إمكانية استخدام هذه المادة من قبل الإنجليز لممارسة الضغوط على موقف الملك عبدالعزيز من العناصر القومية - الثورية في الدول العربية والهند، الذين كانوا يجدون في أوقات كثيرة مأوى لهم في الأراضي المقدّسة.

ثم تحدد عدد من مواد المعاهدة (الثالثة، والرابعة، والخامسة) نظاماً أساسياً لوضع رعايا كلا الطرفين المتعاقدين على أراضي الطرف الآخر. وقد خصصت لمعالجة هذه المسألة مواد عدة في مشروع الاتفاقية بين إنجلترا والشريف حسين، لكنها في حقيقة الأمر أقامت نظام استسلام، حيث نصت عليه المادة الخامسة عشرة من مشروع المعاهدة الملغاة نفسها. كما قضت المادة الثانية عشرة منها حضور ممثل من القنصلية البريطانية في المحاكم الهاشمية؛ في حالات يكون فيها المتجنس بالجنسية البريطانية مدّعى عليه أو طرفًا في المحاكمة، ويمنح لهذا الممثل حق النقض. وتنص المادة الثالثة عشرة أيضًا على تسليم رعايا البريطانيين المعتقلين للسلطات القنصلية البريطانية. بينما تقرر المادة الخامسة عشرة منها على نظر السلطات القنصلية البريطانية في المحاكمة بين الرعايا البريطانيين. وتنص المادة السادسة عشرة على عدم إمكان قبول طرد رعايا بريطانيين دون موافقة القنصل البريطاني على ذلك، وهذه المواد السالفة الذكر لا يوجد شيء منها في معاهدة جدة الجديدة.

أما المادة الثالثة من معاهدة جدة فتبحث في تسهيلات أداء فريضة الحج لجميع الرعايا البريطانيين، وتلزم الملك عبدالعزيز بتطبيق مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية تجاههم.

كما تلزم المادة الرابعة الحكومة السعودية بتسليم مخلفات من يتوفى في البلاد التابعة لبريطانيا من الحجاج إلى المعتمد البريطاني، لكن بشرط أن لا يكون التسليم إلا بعد أن

تتم المعاملات بشأنها أمام المحاكم المختصة، وتستوفى عليها الرسوم المقررة في القوانين المحلية. وقد جرى أيضاً تبادل المذكرات بهذا الشأن، حيث تم التأكيد على عدم تدخل إنجلترا في قوانين الحجاز الداخلية، وعلى عدم تطبيق هذا النظام على الرعايا البريطانيين المقيمين في الحجاز بصفة دائمة، لكن أهم من ذلك هو إقرار مبدأ المعاملة بالمثل عند معالجة هذه المسألة.

وتحتوي المادة الخامسة على الاعتراف المتبادل بالجنسية لجميع رعايا الطرف الأول عندما يكونون في أراضي الطرف الآخر.

وبهذه الصورة، يكون المجموع الكلي لهذه المواد والمذكرات الملحقة بها ملاءمة للملك عبدالعزيز بصفة عامة، على كل حال هي أكثر ملاءمة بلا شك من مواد مشروع معاهدة عام ١٩٢٣م (١٣٤١هـ). .

نضطر في الختام إلى التوقف قليلا عند المادة السابعة من المعاهدة: لأن المواد التي تليها تحمل طابعاً فنياً.

تعالج المادة السابعة مسألة القضاء على الاتجار بالرقيق: فقد نشرت الصحافة الإنجليزية - قبل بداية المفاوضات بوقت طويل - الأنباء عن عزم الإنجليز تحقيق المحافظة على احتكارهم على أداء "واجبهم إزاء الإنسانية"، والقضاء على العبودية [نظام الرق]. ولا شك في أن هذه "مهمة حضارية" تحمل طابعا سياسيا، وتكمن أهميتها في أنها أداة الضغط الإنجليزية على الدول الشرقية المعينة. وقد تجلى ذلك

مجلة فصلية محكمة تصدر عن دارة الملك عبدالعزيز
العدد الأول المحرم ١٤٢٩هـ السنة الرابعة والثلاثون
الدارة

بوضوح في علاقات الإنجليز مع الشريف حسين، حيث لم يكن هناك أي نزاع بين إنجلترا والشريف حسين بهذا الصدد في فترة ١٩١٦ - ١٩٢٢م (١٣٣٥- ١٣٤٠هـ)، إذ كان الشريف حسين خلالها حليفاً للإنجليز، وكانوا يحتاجون إليه. وعندما بدأت الخلافات بين الطرفين في عام ١٩٢٣م (١٣٤١هـ) نتيجة رفض الحسين أول مشروع للمعاهدة الإنجليزية - الحجازية، واشتدت في عام ١٩٢٤م (١٣٤٢هـ) حينما رفض مرة ثانية التوقيع على الاتفاقية مع الإنجليز، وأقام علاقات مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية.

في نهاية عام ١٩٢٥م (١٣٤٤هـ) حضرت السفن الحربية الإنجليزية إلى البحر الأحمر بحجة محاربة نظام الرقيق. لم يكن ذلك سراً للملك عبدالعزيز، لكنه اضطر إلى التراجع في هذه النقطة بسبب عدم تناسب القوى، إلا أنه تراجع بشرف؛ إذ تقتصر التعهدات التي أخذها على عاتقه في المعاهدة على التعهد بالتعاون مع إنجلترا في القضاء على الاتجار بالرقيق. وتفسر إنجلترا هذا التعاون في مذكرتها الملحقة بالمعاهدة بأنه احتفاظ قناصلها بحق عتق الرقيق، إلا أن الملك عبدالعزيز غير واضح في إجابته، بحيث لا يبدي رضاه الطوعي لاحتفاظ إنجلترا بذلك الحق بل أعرب عن ثقته بأن المعتمد البريطاني "لا يدع مجالاً للتشويق في هذا الموضوع الذي قد يؤثر على الحالة الإدارية والاقتصادية" . بلا شك، سيقيد هذه الموقف الذي اتّخذه الملك عبدالعزيز الاستفادة من أي مصالح في الحجاز.

قبل الملك عبدالعزيز ببعض الآراء، مع أن قبوله هذا كان بعد صراع، وكما يبدو يميل الملك عبدالعزيز نفسه إلى تفسير تنازلاته بأنها محددةً، ويتضح ذلك بعد قراءة المادة السابعة، إلا أنه يمكن التوصل إلى هذا الانطباع بعد قراءة المواد الأخرى للمعاهدة التي تحمل طابع حل وسط، وتدل المعاهدة عامة وكثرة المذكرات الملحقة بها على نضال عنيد اضطر الملك عبدالعزيز إلى دخوله من أجل الاعتراف باستقلاله وتحقيقه في الحياة، وبطبيعة الحال من مصلحة إنجلترا إخفاء ذلك. فتؤكد الصحيفة "Near East" شبه الرسمية لدائرة المستعمرات البريطانية في مقالتها الافتتاحية بتاريخ ١١/٢٩ على أنه "عقدت هذه المعاهدة بين دولتين على أساس الصداقة بين الطرفين، وليس على أساس العداوة السابقة أو المحتملة في المستقبل". إلا أن بُعد نظر الصحافة العربية بما في ذلك صحيفة "أم القرى" شبه الرسمية للملك عبدالعزيز يؤكد أن هذا الأمر على خلاف تام من نظرة "Near East". فقد أعلنت جريدة "أم القرى" بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٢٧م (٢٧ ربيع الأول ١٣٤٦هـ) بأن هذه المعاهدة هي "نصر سياسي كبير، لا تقل عن نصر في أعظم معركة حربية عرفتها شبه الجزيرة العربية". وتعترف "الأهرام" المصرية بأن "إنجلترا أرادت تحقيق أكثر مما حققته من خلال هذه المعاهدة، لكن ثبات الملك عبدالعزيز في حماية مصالحه اضطرها إلى الاقتناع بإقامة الصداقة مع الحكومة السعودية، الأمر الذي يفيد سياستها الشرق أوسطية. (جريدة الأهرام، ٢٥ سبتمبر ١٩٢٧م/ ٢٩ ربيع الأول ١٣٤٦هـ).

توصلت الصحف العربية إلى أن الأهمية الرئيسية للمعاهدة تتلخص في أنها معاهدة أولى عقدت بين الدولة الكبرى والدولة العربية على أساس مبدأ التساوي المطلق في حقوق الطرفين، وقد حاولت إنجلترا تحويل اعترافها الاضطراري بهذا المبدأ لصالحها، وأعلنت نفسها صديقة للشعب العربي، إلا أن هذه المحاولة لم تلق أي صدى عند الصحافة العربية، ولا في المشرق الإسلامي كله.

فالمعاهدة هي نصر أحرزه الملك عبدالعزيز بعد نضال عنيد، لكنها ليست نصراً نهائياً. نعم لم تستطع إنجلترا في عام ١٩٢٧م (١٣٤٦هـ) تفسير الملك عبدالعزيز مثلما كانت تفسره في سنة ١٩١٥م (١٣٣٤هـ)، لكنها احتفظت بمواقفها الأساسية على الرغم من اضطرارها إلى عقد معاهدة مع الملك عبدالعزيز. لم تستطع إنجلترا أن تفرض عليه قراراتها في مسألة منطقتي العقبة ومعان، ومسألة سكة حديد الحجاز، إلا أن الملك عبدالعزيز لم يحقق النتائج الإيجابية في هاتين المسألتين بعد. فقد تم تجنب حلهما، لكنهما تحتفظان بأهميتها في أيدي الإنجليز كأداة ضغط على الملك عبدالعزيز، الذي يصعب عليه التخلص من هذا الضغط بصورة نهائية، حيث طوقت أراضي دولته من ثلاث جهات بممتلكات إنجلترا (البحر الأحمر، حيث يسيطر عليه الأسطول الإنجليزي، شرقي الأردن، العراق)، وسوف يظهر تأثير هذا الضغط دائماً.

فهذا هو الاستنتاج الذي توصلت إليه الصحافة العربية نقيضا للصحافة الإنجليزية.

وقد أكد الواقع هذا التقدير، فقدأُبرمت في نهاية سبتمبر ١٩٢٧م (ربيع الثاني ١٣٤٦هـ) المعاهدة، وقد نشب في نوفمبر (جمادى الأولى) نزاع جديد. فقد هاجمت مجموعة من قبيلة مطير بزعامة فيصل الدويش مركز بصية، الذي أنشأه الإنجليز في المنطقة المحايدة على الحدود العراقية - النجدية، وكان ذلك سببا للنزاع. حيث أثارت سلوكيات الإنجليز الاستفزازية هذه الغارة، بحيث بدؤوا ببناء تحصينات في المنطقة المحايدة رغم القرار المباشر لبروتوكول العقير من سنة ١٩٢٢م (١٣٤٠هـ) بين إنجلترا والملك عبدالعزيز، وتمنع المادة الثالثة منها بناء هذه التحصينات.

وقعت هذه الحادثة في وقت مناسب جداً للإنجليز الذين استغلوها ضد العراق، حيث كانت تُجري مفاوضات معها لعقد المعاهدة الإنجليزية - العراقية الجديدة. وكانت المعارضة ضد هذه المعاهدة القوية، التي ثبتت من جديد الحماية الإنجليزية على العراق لأربع سنوات قادمة. فاستغلت إنجلترا هجوم السعوديين لتُرِي للعراقيين الجاحدين أنها القوة الوحيدة القادرة على حماية الأودية الخصبة لبلاد الرافدين من أي تهديد.

ومن جهة أخرى استُغلت هذه الحادثة ضد الملك عبدالعزيز نفسه، فقد أثارت الصحافة ضجة بأن الملك عبدالعزيز أعلن الجهاد، وأنه تقع على إنجلترا مهمة عظيمة هي إنقاذ العراق. وحينما تم دحض الشائعات عن إعلان الجهاد على لسان الملك عبدالعزيز نفسه، أعلنت الصحف

الإنجليزية أن هجوم القبائل هو تمرد ضد الملك عبدالعزيز، وأنه فقد نفوذه في وسط شبه الجزيرة العربية إلى درجة أنه لا يستطيع السيطرة على القبائل التابعة له، وبناء على ذلك يجب على بريطانيا إقامة نظام في وسط شبه الجزيرة العربية. وكانت أقرب نتيجة لهذه الفكرة هي غارة جوية شنّها سرب إنجليزي على أراضي نجد. أحدث هذا الأمر سلسلة من غارات القبائل السعودية على العراق والكويت، ورد الإنجليز عليها بغارات جوية جديدة.

لكن يجب أن نشير إلى أن هذه الغارات الجوية لم تأت بسمعة كبيرة للسلاح البريطاني، حيث يتضح من تقارير العسكريين الإنجليز أن النتيجة الوحيدة التي تستحق الاهتمام هي عدد من الإبل المقتولة، وثمن ذلك إسقاط طائرات عدة وحياة طياريها.

الغارات الجوية البريطانية كان ثمنها إسقاط عدة طائرات وحياة طياريها

غير أنه تحت ستار من العمليات العسكرية، استمرت إنجلترا تمارس خططاً سياسية. وبعد أن شن الأخوان غارة على الكويت، احتل الإنجليز في الواقع هذا الميناء، فقد ألقت مرساتها الطراد "إيميرود" الذي اكتسب تقاليده القتالية المجيدة في الصين [قصف نانكين] وسفينتين حربيتين صغيرتين "سيكلامين" و"لوبن" في خليج الكويت، أما البحارة الإنجليز فقد احتلوا كل المراكز الإستراتيجية بالمدينة. وفي الوقت نفسه، قامت إنجلترا بالخدعة نفسها في شرقي الأردن، وقبلها في العراق، مستغلة الأوضاع في المنطقة كأداة ضغط على الأمير عبدالله لإجباره على التوقيع على

معاهدة جديدة، توطد بصورة نهائية وضع شرقي الأردن مستعمرة إنجليزية.

أعطت هذه التطورات وتزامنها مع الهجوم الإنجليزي على البلدان العربية لبعض الصحف العربية ذريعة للقول بأن ذلك تم على أساس الاتفاق بين إنجلترا والملك عبدالعزيز.

لكن هذا التفسير على الرغم من سذاجته وجاذبيته الظاهرة، هو تفسير سطحي لا أساس له. بلا شك، الإنجليز يجيدون فن الاستفادة حتى من الظروف المضجرة، لكن الادعاء بأن الإنجليز أوجدوا النزاع الإنجليزي - النجدي الأخير خصيصاً، كنوع من المناورة السياسية، يعني الاستخفاف بعمق النزاع وعواقبه المحتملة.